

الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام احمد بن حنبل

إن أصابها في ملك غيره بنكاح أو غيره ثم ملكها حاملا : عتق الجنين .
قوله وإن أصابها في ملك غيره بنكاح أو غيره ثم ملكها حاملا : عتق الجنين ولم تصر أم ولد .

هذا المذهب قال المصنف والشارح : ظاهر المذهب .

قال في الفائق : هذا المذهب ورواه إسحاق بن منصور عن الإمام أحمد C وكلام الخرقى : يقتضي ذلك .

وجزم به القاضي في الجامع الصغير و الشريف و أبو الخطاب في خلافيهما و ابن عقيل في التذكرة و الشيرازي في المبهج و صاحب الوجيز وغيرهم .

واختاره المصنف وغيره وقدمه في الهداية و المذهب و المستوعب و الخلاصة و المحرر و النظم و الفروع و الفائق .

وصححه في الرعايتين و الحاوي الصغير .

وعنه : تصير أم ولد ولو كان قد ملكها بعد وضعها منه نقلها ابن أبي موسى .

قال المصنف : ولم أجد هذه الرواية عن الإمام أحمد C إنما نقل منها عنه الوقف .

وعنه : تصير أم ولد إذا ملكها حاملا بشرط أن يطأها فيه واختارها أبو الخطاب .

وقال القاضي : إن ملكها حاملا ولم يطأها حتى وضعت : لم تصر أم ولد وإن وطئها حال حملها

فإن كان بعد أن كمل الولد وصار له خمسة أشهر : لم تصر بذلك أم ولد أيضا .

وإن وطئها قبل ذلك : صارت أم ولد وجزم به في الفصول .

وقال ابن حامد : تصير أم ولد إذا ملكها حاملا بشرط أن يطأها في ابتداء الحمل أو بوسطه .

وقيل : إنه روى عن الإمام أحمد C وهو قريب من قول القاضي .

فعلى الرواية الأولى والثانية : لو أقر بوبد من أمته أنه ولده ثم مات ولم يبين هل

استولده في ملكه أو قبله وأمكننا ففي كونها أم ولد وجهان .

وأطلقهما في المحرر و الفروع و الفائق و النظم هنا .

وأطلقهما في المغني و الشرح شرح ابن منجا في آخر كتاب الإقرار .

وهما احتمالان في الهداية و المذهب .

أحدهما : تكون أم ولد وقدمه في الرعايتين و الحاوي الصغير وصححه أيضا في الرعاية في

آخر الباب وإدراك الغاية .

والثاني : لا تكون أم ولد صحر فى التصحيح والنظم وجرم به فى الوجيز فى آخر كتاب الإقرار .

فعلى هذا : يكون له عليه الولاء وفيه نظر قاله فى المغنى .

وتأتى المسألة فى كلام المصنف فى آخر كتاب الإقرار .

فائدة حسنة : لو قال لجاريته يدك أم ولدي أو قال لولدها يدك ابني صح ذكره فى الانتصار فى طلاق جزء واقتصر عليه فى الفروع .

تنبيه : ظاهر قوله أو غيره .

أن الخلاف شامل لما لو وطئها بزنا ثم ملكها .

وقد صرح به فى الهداية والمذهب والمستوعب والخلاصة والكافى والرعايتين والحاوي الصغير وغيرهم .

وقال الشريف وأبو الخطاب والمصنف والشارح : إذا أصابها بذلك فإنها لا تصير أم ولد بذلك قولا واحدا .

فائدة : نص الإمام أحمد C فىمن اشترى جارية حاملا من غيره فوطئها أن الولد لا يلحق بالواطء ولكن يعتق عليه لأن الماء يزيد فى الولد وجرم به فى المغنى و الشرح و الفائق و الروضة وغيرهم ونقله الأثرم و محمد ابن حبيب ونقل صالح وغيره : يلزمه عتقه فىعائى بها .

قال الشيخ تقي الدين C : يستحب ذلك وفى وجوبه خلاف فى مذهب الإمام أحمد C وغيره .

وقال أيضا : يعتق ويحكم بإسلامه وأنه يسرى كالعرق ولا يثبت نسبه .

تنبيه : تقدم فى آخر باب قسمة الغنائم إذا وطئ جارية من المغنم ممن له فيها حق أو لولده فأولدها م حكمه ؟ .

وتقدم فى باب الوقف إذا وطئ الجارية الموقوفة عليه فأحبلها وحكمها وتقدم فى باب الهبة إذا أحبل جارية ولده فى فصل ولأب أن يأخذ من مال ولدة ما شاء